شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

رئيس مجلس الإدارة

السادة/ البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم الاتى:-

١- تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية المعدة طبقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لسنه ٢٠١٥ عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠)
٢- تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المعدة طبقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لسنه ٢٠١٥ عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠)
٣- نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية وفقا لاحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد
٤- قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٤/٦/٣٠
٥- قائمة الدخل فى ٢٠٢٣/٦/٣٠
٦- قائمة الدخل الشامل المنفردة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠
٧- قائمة التوزيعات المقترحه للارباح عن الفترة المنتهيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠
٨- قائمة التغير فى حقوق الملكية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠
٩- قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠
١٠- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠
١١- تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة
١٢- تقرير مراقب الحسابات على تقرير الحوكمة

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول الاتصال
مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"

المركز الرئيسى : ١٩ ش الجلاء – طنطا ت: ٠٤٠/٣٥٤٨٣٨٤ - ٠٤٠/٣٥٤٨٥٤٧ تلفاكس
E-mail deltamillscomputer@gmail,com deltamills3@gmail,com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
مراقب الحسابات
بشأن مراجعة القوائم المالية المعدلة
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
فى ٢٠٢٤/٦/٣٠

إلى السادة / مساهمى شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا :

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المُعدلة [١] المرفقة لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية المُعدلة في ٢٠٢٤/٦/٣٠ من قبل مجلس إدارة الشركة بالتمرير بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٦.

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشاة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المُتحفظ :

- بلغ صافى الربح بعد الضريبة عن العام المالي المُنتهي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٤١٥,٢٩٠ مليون جنيه مقابل نحو ٢٧١,٨١٠ مليون جنيه خلال العام المالي السابق بزيادة قدرها ١٤٣,٤٨٠ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية ومنها (الفوائد الدائنة ، إيرادات وأرباح متنوعة ، الإيجارات الدائنة) بنحو ٢٨٣,٧٨١ مليون جنيه وبنسبة ٦٨,٣٣% من الربح المُحقق مما ساهم في زيادة الربح المُحقق بنحو ٣٠٤,٤٦٥ مليون جنيه عن المستهدف خلال الفترة والبالغ نحو ١١٠,٨٢٥ مليون جنيه وبنسبة تحقيق مستهدف بلغت ٣٧٤,٧٣%.

- عدم قيام الشركة بتعديل المادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري وفقاً لأخر تعديلات على نسب المساهمة بهيكل المساهمين.

يتعين إتخاذ ما يلزم حتي يتسني للشركة تعديل هيكل المساهمين بالمادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة وفقاً لهيكل رأس المال الحالي مع تعديل السجل التجاري للشركة بما تم من تعديلات على النظام الأساسي للشركة لعدم تضمينه ما تم من تعديلات منذ ٢٠٢٣/٨.

تم جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة ، وقد تبين بشأنها ما يلى :

- مازال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الأخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل ومن أمثلة ذلك (مطحن سرس الليان القديم ، مطحن المعداوى بمنوف ، أرض مطحن قشعمي بدسوق ، شونة شبين القناطر).

يتعين حصر كافة الحالات المثيلة مع نهو تسجيل الأراضي محل الدعاوي القضائية وإستكمال إجراءاتها للحفاظ على ممتلكاتها.

- قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ لتعديل المادة رقم (٣) من النظام الأساسي لها بإضافة نشاط تقسيم الأراضي والبناء عليها لإستغلالها في الأنشطة الثقافية والإجتماعية والترفيهية والإستثمار العقاري ..... إلخ ، إلا أنه حتي تاريخه لم تقم الشركة بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقارى أو إستغلاله.

يتعين دراسة ما سبق مع العمل على الإستفادة من هذا النشاط.

- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية ومواقع أخري) والبالغ تكلفته الدفترية ٢٤,٣٩٠ مليون جنيه في ضوء ما تبين من ضعف نسبة مجمل الربح المُحقق من المبني الثقافي والتي تراوحت من ٠,٥٧% إلى ٤,٤٠% من التكلفة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتي ٢٠٢٤/٦/٣٠.

يتعين ضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي وتعظيم العائد على المال المستثمر فيه.

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي :

* **نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه** قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها طبقاً للعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ حوالي ٤ فدان و ١٤ قيراط و ٢١ سهم ، حيث قامت الشركة بسداد مبلغ

٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد بعد التسجيل وذلك بناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٤/٨/١٢.

يتعين سرعة نهو الإجراءات القانونية بشأن تسجيل العقد النهائي وتوثيقه بالشهر العقاري حفاظاً على حقوق الشركة.

* **نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه** قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠ وبالتقدم للشهر العقاري ببنها وبعد إستخراج شهادات القيود والمطابقة لأرقام قطع الأرض محل العقد تبين أن بعض هذه القطع غير مُسجل بملكية مجلس مدينة بنها.

يتعين ضرورة المتابعة لسرعة نهو تسجيل مساحة أرض مجمع المخابز والمُسدد قيمتها منذ أكثر من ١٤ عام تقريباً.

- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حكم لصالح الشركة.

يتعين متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة والإفادة.

- عدم قيام قطاع المشروعات بالشركة بالواجب المنوط به بمتابعة الحالة الفنية والهندسية لمنشآت الشركة الأمر الذي أدي إلى تكرار أعمال الصيانة بمطحن سيمون بالبحيرة خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢٢ حتى يونيه ٢٠٢٤ والمتمثلة فيما يلي :

* عملية ترميم أعمدة المطحن ، عملية ترميم صومعة ترطيب القمح بالمطحن نظراً لما حدث بالمطحن من وجود شروخ رأسية في أعمدة المطحن الخارجية وتساقط أجزاء من القطع الخرسانية لبعض الأعمدة وظهور أجزاء من حديد التسليح بها صدأ شديد وظهور شرخ رأسي في الجدار الخرساني لصوامع ترطيب القمح ، والتي تم إسنادها لشركة الجزيرة بلازا للمقاولات وتحملت عنها الشركة نحو ١,٤٠٦ مليون جنيه.

* عملية ترميم عدد ٤ صوامع بالمطحن بناءً على مخاطبة قطاع البحيرة لقطاع المشروعات في ٢٠٢٣/٧/٨ مفاده معاينة صومعة رقم (٦) في الترطيب الثاني بتساقط قطع خرسانية وزلط من الداخل مما أدي إلى كسر البريمة ووصولها إلى السواقي وبأنه تم منع الإستقبال بها

والإشارة إلى عدم ترميم صوامع الترطيب الأول والمنهارة منذ عام حيث بلغت الشروخ والتشققات إلى صوامع أخري مما سيؤدي إلى توقف المطحن تماماً.

- تم إسناد الأعمال إلى شركة أشرف الصواف للمقاولات والأعمال التخصصية بمبلغ نحو ١,٧٠٠ مليون جنيه لعدد ٤ صوامع بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٩.
- وردت عدة خطابات من المكتب الهندسي الإستشاري في ٢/١١ ، ٤/٢٧ ، ٢٠٢٤/٥/٢٥ بوجود العديد من البنود المُستحدثة منها إستحداث أعمدة قبل البدء في أعمال ترميم الحوائط ، تنفيذ قمصان من الخرسانة المسلحة حول الأعمدة الخارجية للدور الأرضي لوجود بعض الإنبعاجات في الحوائط الخارجية للصوامع ووجود بعض البروز للخارج في أعمدة الدور الأرضي.

وكل ما سبق سيؤدي إلى زيادة الأعمال بنحو ٤٨٥ ألف جنيه ليصل بذلك إجمالي الأعمال الخاصة بترميم الصوامع إلى نحو ٢,١٨٥ مليون جنيه.

ويتضح مما سبق :

* عدم مراعاة الدقة عند إعداد مقايسات الأعمال مما أدي إلى وجود العديد من التعديلات في بعض البنود صاحب هذا تحمل الشركة لمزيد من التكلفة.
* تأخر الشركة في إتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الصيانة الدورية للمباني الإنتاجية مما أدي إلى آثار سلبية على بعض الوحدات التابعة للشركة.
* تأخر إعداد المقايسات التقديرية.
* وجود تضارب في مدة تنفيذ عملية ترميم أعمدة مطحن سيمون حيث تضمن أمر الإسناد أن مدة التنفيذ شهرين من تسليم الموقع وتضمن التقرير الشهري للمشروعات الإنشائية خلال شهر أبريل ٢٠٢٣ أن مدة العملية هي ٣ شهور وتم الإنتهاء من العملية والإستلام الإبتدائي في يوليو ٢٠٢٣.

يتعين ضرورة سرعة إتخاذ ما يلزم من إجراءات لصيانة المباني والصوامع أولاً بأول على مستوي كافة وحدات الشركة تفادياً لما يتم حالياً بمطحن سيمون بدمنهور وذلك حفاظاً على المباني والآلات والمعدات والعاملين بوحدات الشركة ومراعاة عدم تأخر الشركة في إتخاذ الإجراءات اللازمة للصيانة الدورية لمباني الشركة الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية على بعض مباني وحدات الشركة.

- عدم دقة الشهادة الواردة من قطاع المشروعات بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٠ والتي أقرت بسلامة جميع مباني الشركة حيث أظهر مرور قطاع المشروعات على بعض الوحدات خلال شهر يوليو ٢٠٢٤

عن وجود مشاكل في صرف الأمطار أعلى غرفة الكنترول بسقف مطحن ١٥ مايو بالمنوفية ، والسابق الإشارة إليها بتقرير مرور قطاع المشروعات على المطحن منذ شهر مارس ٢٠٢٣ ولم يتم إتخاذ أي إجراء بشأنها حتى الآن.

يتعين مراعاة الدقة والإفصاح بشهادة إدارة المشروعات عن ما أسفرت عنه معاينتها مع حصر كافة المشاكل الخاصة بالمباني والإنشاءات وإتخاذ ما يلزم بشأن أعمال الصيانات الدورية اللازمة للمباني الإنتاجية للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمطاحن.

- ما زالت السيارة رقم (٦٤٧٨ ق.م.ب) نقل نصر ١٩٠ والمقطورة رقم (٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعة لقطاع القليوبية المُتحفظ عليهما بمركز نقطة شبراخيت منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ أثر حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة في ٢٠٢٣/٣/٣٠ ، وقد صدر قرار من السيد المستشار المحامي العام الأول لنيابة جنوب دمنهور الكلية بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليم السيارة والمقطورة إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادة السيارة إلى مكان الإيداع ، إلا أن الوضع ما زال قائماً حتى نهاية الفحص في ٢٠٢٤/٨/١٢.

نكرر التوصية بالعمل على سرعة مخاطبة الجهات المعنية ومتابعة الأمر حتى يمكن للشركة إستلام السيارة والمقطورة والمتوقفين عن العمل منذ أكثر من سنتين ونصف.

- **بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٥,٩٠٩ مليون جنيه** متضمن مبلغ نحو ١٣,٤٦١ مليون جنيه يتمثل في قيمة آلات ومعدات تم شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٤/٨/١٢ ، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل لم يتم الإستفادة منها أو إستغلالها لكل من المطاحن التالية (دسوق ، سلندرات المحلة ، سرس الليان ، سلندرات بنها ، سلندرات شبين الكوم ، الإتحاد) ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة المُتكررة بأنه سوف يتم الإستفادة من هذه الآلات والمعدات فى تطوير مطاحن الشركة.

يتعين العمل على الإستفادة من تلك الأصول والمشتراه منذ فترات تصل لنحو خمس سنوات حتى لا تمثل أموال معطلة وتعظيم العائد على المال المستثمر فيها ، مع مراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- عدم إستغلال بعض الطاقات المتاحة للشركة خلال العام المالي المُنتهي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مما إنعكس أثره على ربحية الشركة ، حيث بلغت نسبة عدم إستغلال الطاقة المُتاحة لإنتاج الدقيق

إستخراج ٧٢% (مطحن ٢٣ يوليو) ٢٧,١٥% ، فضلاً عن تدنى الطاقة المستهدفة لمصنع مكرونة شبين الكوم والبالغة ٦,٨٦٠ ألف طن بنسبة ٥٥,٥٥% من الطاقة المتاحة والبالغة ١٢,٣٤٨ ألف طن ، ويتصل بما سبق من أنه قد بلغت نسبة عدم إستغلال القدرة التعاقدية لمخبز طنطا (نواشف) ٧٨% وعدم إستغلال الطاقة المُستهدفة بنسبة ٦٦%.

يتعين العمل على إستغلال الطاقات المتاحة للشركة (مطحن ٢٣ يوليو ، مصنع المكرونة ، مخبز طنطا – نواشف) لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة.

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٣,٣٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

تم جرد المخزون فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ والبالغ نحو ١١٧,٥٩١ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري فى حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلي :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط.

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٤/٦/٣٠.

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من أرصدة الأقماح ملك الشركة وملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغ كميتها طبقاً لقوائم الجرد في ٢٠٢٤/٦/٣٠ حوالي ٢,٩٥٠ ألف طن قمح أجنبى ٧٢% والبالغ قيمته نحو ٣٣,٤٣٦ مليون جنيه ، وكمية حوالى ٢٢٠,٥٤٤ ألف طن من القمح المحلى ٨٧,٥% وحوالى ١٠,٠٨٢ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥% ، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون فى ٢٠٢٤/٦/٣٠.

يتعين الإلتزام بوضع برنامج زمنى لتصفية الصوامع والشون للوقوف على مدى مطابقة الأرصدة الفعلية للخامات على الأرصدة الدفترية وبيان مدى وجود فروق من عدمه وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠.

- عدم قيام الشركة بأى تصفيات صفرية لمطحن ٢٣ يوليو (دقيق إستخراج ٧٢%) مما يضعف الرقابة على أعمال المطحن ، وأسفرت مراجعة ما تم من تصفيات دفترية شهرية للمطحن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ عن ما يلي :

* إرتفاع معدلات التصافى ونسب الإستخراج والتي تراوحت من ١٥٤,٣٠٥ إلى ١٩٠,٤٦٥ كجم/أردب مقارنة بالمعدل النمطي والبالغ ١٥٢,٥٠ كجم/أردب كمعدلات تصفية ، في حين تراوحت نسب الإستخراج للدقيق من ٧٣,٧٤٧% إلى ٨٨,١٦١% مقارنة بالمعدل النمطي ٧٢%، مما أظهر فروق عن المعدلات النمطية بكل من الدقيق والنخالة.

* زيادة نسبة المخرجات (المنتجات) عن المدخلات (كميات الأقماح المطحونة) خلال تلك الفترة والتى تراوحت من ٢,٨٧% إلى ٢٦,٩٨%.

يتعين موافاتنا بأسباب إرتفاع معدلات التصفية ونسب الإستخراج عن المعدلات النمطية مع ضرورة الإلتزام بالمواصفات القياسية والتصافي المُقررة.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات إكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات ، وقد بلغت كمية القمح المطحون (٨٧,٥% ، ٧٢%) بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ١,٤٧٣ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ بما يعادل حوالى ١,٤٤٠ مليون طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة الشركة – بفارق قدره حوالى ٣٣ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ١٤ ألف طن فقط بفارق قدره ١٩ ألف طن.

ويتصل بما سبق من وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث أن متوسط أسعار البيع تراوح من ١,٠٣٧ ألف جنيه للطن إلى ٣,٨٤٧ ألف جنيه للطن بصوامع ومطاحن الشركة وبلغ متوسط أسعار بيع المخلفات بمطحن ٢٣ يوليو (مطحن لإنتاج الدقيق ٧٢%) نحو ٧,٤١٧ ألف جنيه للطن لبعض مبيعات الأتربة.

يتعين ضرورة وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة إحكاماً للرقابة وأسباب وجود تفاوت كبير في أسعار بيع المخلفات.

- تضمن مخزون قطع الغيار أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٥٥٢,٨١٩ ألف جنيه (طبقاً لحصر الشركة وبيانات الشركة المُسلمة لنا) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة من ضرورة العمل على سرعة الإستفادة والتصرف في ذلك المخزون.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة من ضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطئ الحركة ، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- تم إرسال مصادقات بعدد ٨٣ مصادقة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٢ (بحسابات العملاء والموردين والأرصدة المدينة الأخري) ودون موافاتنا بها للإشراف عليها ، ولم ترد ردود عليها حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٤/٨/١٢ ، وجدير بالذكر أنه تم إرسال مصادقات لحسابات ليس لها أرصدة بالدفاتر مع عدم إرسال مصادقات لكبار العملاء.

يتعين الإلتزام مستقبلاً بإرسال المصادقات وفقاً للأهمية النسبية لأرصدة العملاء والموردين مع تحري الدقة في إثبات العناوين الخاصة بهم ، وموافاتنا بها قبل إرسالها بموعد كاف للإشراف عليها.

بلغ رصيد العملاء المدين في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٨٢,٦٩٨ مليون جنيه ونحو ٣٦,٦٣٠ مليون جنيه (دائن) ، تبين بشأنه ما يلي :

- تم عقد إتفاق بين الشركة وجمعية أمان التعاونية الإستهلاكية لتوريد أغذية جافة لقطاع الحماية المجتمعية وبناءً عليه تم صدور أمر توريد للشركة لتوريد ٢٥٠٠ طن مكرونة عبوات زنة ١٠ كيلو بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ، **وبالفحص تبين ما يلي :**

* بلغت قيمة المسحوبات خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٣٦,٤٨٥ مليون جنيه كما بلغ السداد عن نفس الفترة ١٧,٢٤٩ مليون جنيه الأمر الذي أدي إلي تفاقم المديونية والتي بلغت نحو ١٩,٢٣٦ مليون جنيه ، وذلك نظراً لعدم سداد أي مبالغ من مسحوبات الفترة من يوليو حتي أكتوبر ٢٠٢٣ والبالغة نحو ١٥,١٧ مليون جنيه حيث بدأت من شهر نوفمبر ٢٠٢٣ بسداد جزء من المديونية والتي لم يكتمل سدادها حتي ٢٠٢٤/٦/٣٠.
* عدم دراسة مدي ربحية تلك العملية وفقاً لشروط أمر التوريد والذي تتحمل معه الشركة تكلفة النقل وباقي الرسوم والضرائب على هذا العقد بخلاف ما يتم سداده لصالح جمعية أمان الخير.

يتعين دراسة ما سبق مع بيان أسباب التأخر في متابعة تحصيل مستحقات الشركة وما تم إتخاذه قبل ذلك وبيان ربحية أو خسارة أمر التوريد وموافاتنا.

- صدر التوجيه الوزاري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن صرف الهيئة العامة للسلع التموينية أقماح لشركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية لإنتاج دقيق فاخر ٧٢% وتسليمه لمصانع المكرونة العاملة في المنظومة التموينية مع قيام الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالتسوية مع الشركات المُشتركة في هذه المنظومة ووفقاً للمتبع في سداد قيمة القمح والدقيق بالأسعار المُحددة شهرياً ، وقد بلغت المديونية المُستحقة على عملاء المنظومة نحو ٤٢,٥٧١ مليون جنيه على الشركات التالية (مضارب الدقهلية ، مكرونة الأميرة ، يونيفرت) ورصيد دائن بنحو ٢٠,٩١٧ مليون جنيه أرصدة دائنة (للشركة العامة لتجارة السلع الغذائية ، مصر المنوفية ، مصنع النور ، الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

ونُشير في هذا الصدد إلى ما يلي :

* عدم إلتزام شركات المنظومة بالفترة المُقررة بالسداد (مدة شهر) من تاريخ إستلام الدقيق.
* عدم إلتزام الشركات المنتجة للمكرونة بسحب كميات الدقيق الخاصة بها.

نكرر توصيتنا بضرورة حث تلك الشركات من جانب الشركة القابضة للصناعات الغذائية بإلتزامهم بالتوجيه الوزاري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ وتحصيل قيمة المديونيات المُستحقة توفيراً للسيولة وحفاظاً على حقوق الشركة.

- تضمنت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات مبلغ نحو ١١,٥٠٥ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ولم نواف بالشهادات المؤيدة لمبلغ نحو ٤,١٥٣ مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٥,٦٤٤ مليون جنيه (قيمة الإيجار والعجوزات عن الفترة من يونيه ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧) مديونية على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الإجتماعي ، ورغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في هذا الأمر إلا أنه لم يتم تنفيذها حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٤/٨/١٢.

يتعين مخاطبة الجهات المُختصة بتنفيذ الأحكام وبذل العناية الكافية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة.

- بلغ الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٢١٤,٦٩٣ مليون جنيه وبنسبة ٢٨٦,٢٥% من رأس المال والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه.

يتعين دراسة ما سبق في ضوء أحكام المادة رقم (٤٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادتين رقما (٩١ ، ١٩٢) من لائحته التنفيذية في هذا الشأن وإتخاذ ما يلزم والإفادة.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل المبالغ التالية :

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقى الحصص النقدية ، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ.

يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن بواقي الحصص النقدية وحصة العاملين.

* نحو ١,٥٩٤ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية وإتخاذ اللازم بهذا الشأن.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٢٦١,١٩٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٢,٤٢٨ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٣/٧/١ والبالغة نحو ٢٣٨,٧٦٧ مليون جنيه ، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ٤٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٢٢,٥٧٢ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ مخصص ضرائب متنازع عليها نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه ومبلغ ١٢,٣٣٣ مليون جنيه مُجنب بالأرصدة الدائنة وذلك لمواجهة الخلاف الضريبي بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون (منظومة الخبز الحر – نخالة منظومة) وخلافات ضريبية أخري على ضريبة القيمة المُضافة عن السنوات من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠١٩/٦ والبالغ قيمتها نحو ٢٣٥ مليون جنيه وفقاً لأخر مطالبة سداد في

٢٠٢٤/٥/٢٣ وقد تم سداد نحو ١٥ مليون جنيه منها قيمة فروق تكلفة الطحن على أساس تكلفة طحن بمبلغ ٢٠٥ جنيه بدلاً من ١١٢,٥ جنيه للطن ليصبح جملة المطالبة نحو ٢٢٠ مليون جنيه مُكون عنها مُخصص في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمبلغ نحو نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه هذا بخلاف المبلغ المُجنب بالأرصدة الدائنة لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري عن الفترة من ٢٠١٧/٦ حتى ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه ليصبح المبلغ نحو ٢٣٩,١٠٠ مليون جنيه.

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة وما حصلت عليه الشركات الشقيقة بأحقيتها في تخفيض الضريبة المُستحقة على مقابل تكلفة الطحن وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية ، يتضح أن الخلاف الضريبي في ضوء ما سبق نحو ٨٥ مليون جنيه مما يُشير إلى وجود زيادة قدرها نحو ١٤١,٧٦٧ مليون جنيه في المُخصص المُكون بخلاف مبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه المُعلي بالأرصدة الدائنة.

فضلاً عن الخلاف عن السنوات ٢٠١٤/٦ : خلاف على ضريبة تكلفة الطحن بمبلغ نحو ٣٠,١٣٤ مليون جنيه محل الدعوي رقم ٥٥٤٠٣ لسنة ٧٢ قضاء إداري القاهرة وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢١/٦/٢٤ بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها بعد الميعاد وقد تضمن الحكم أنه كان يتعين على الشركة متابعة إجراءات إختصام القرار المطعون فيه وفق المواعيد القانونية المحددة في مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ إخطارها بقرار لجنة التظلمات في ٢٠١٦/٣/٧ إلا أنها تقاعست عن ذلك وتراخت في إقامة الدعوي حيث لم تقم برفعها إلا بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ ، ومُكون مقابلها مخصص بكامل القيمة.

يتعين إعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق مع تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل ، وفي ضوء شمول المطالبات على مبالغ مُسددة بالفعل وضريبة من حق الشركة إستردادها والتعليمات التنفيذية الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية والأحكام الصادرة لصالح الشركات الشقيقة حتى لا يمثل المخصص إحتياطي سري ، وتحديد الأسباب التي أدت إلي رفض الدعوي رقم ٥٥٤٠٣ لسنة ٧٢ قضاء إداري القاهرة موضوع

خلاف على ضريبة تكلفة الطحن بمبلغ نحو ٣٠,١٣٤ مليون جنيه ٢٠١٤/٦ وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢١/٦/٢٤ بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها بعد الميعاد وقد تضمن الحكم أنه كان يتعين على الشركة متابعة إجراءات إختصام القرار المطعون فيه وفق المواعيد القانونية المحددة في مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ إخطارها بقرار لجنة التظلمات في ٢٠١٦/٣/٧ إلا أنها تقاعست عن ذلك وتراخت في إقامة الدعوي حيث لم تقم برفعها إلا بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ وموافاتنا.

* بلغ مخصص مطالبات القضايا نحو ٣٤,٤٢٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٧,٤٢٨ مليون جنيه عن المخصص في ٢٠٢٣/٧/١ والبالغ نحو ٧ مليون جنيه وذلك بعد تدعيم المخصص بمبلغ ٤٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ١٧,٥٧٢ مليون جنيه تعويضات قضايا عمالية ، ووفقاً للدراسة القانونية المُقدمة لنا فى يونيه ٢٠٢٤ هناك أحكام نهائية تحت التنفيذ صدرت في غير صالح الشركة لم يتم تنفيذها تقدر بنحو ١١,٧١٦ مليون جنيه ، وقضايا عمالية أول درجة متداولة وقضايا مطعون عليها إستئنافياً تم تقديرها بمعرفة القطاع القانوني بنحو ٨١,٨١٩ مليون جنيه ليصبح بذلك المبلغ المُقدر لمواجهة القضايا العمالية نحو ٩٣,٥٣٥ مليون جنيه وذلك في ضوء مستندات القطاع القانوني ، هذا بخلاف ما تحملته الشركه حتي يونيه ٢٠٢٤ والبالغ نحو ١٧,٥٧٢ مليون جنيه.

ويفحص بيانات القطاع القانوني تبين ما يلي :

- المبالغ المقدرة بالبيان القانوني عن الأحكام الصادرة ولم يتم تنفيذها بمراجعته تبين تضمينه للعديد من الأحكام التي تم تنفيذها بالفعل وتم صرف قيمة الأحكام لمستحقيها مع وجود تكرار لبعض القضايا وإدراج بعض القضايا وتقدير قيم لها رغم أن الأحكام في صالح الشركة مع عدم سلامة بيانات القضايا المدرجة بالبيان مع المدرج بالأحكام.
- بمراجعة بيان القضايا المتداولة أول درجة وإستئناف والتقديرات المالية الواردة بها في ٢٠٢٤/٦/٣٠ ومقارنتها بالبيانات المقدمة لنا في فبراير ٢٠٢٤ تبين التضارب في القيم المالية لنفس القضايا والمبالغة في تحديد قيم التعويضات حيث تم زيادتها في بعض القضايا إلي عشرة أمثال.

الأمر الذي يشير إلي عدم دقة وسلامة البيانات الخاصة بالمبالغ المقدرة لمواجهة القضايا العمالية وضرورة إعادة دراستها بدقة ولما لذلك من أثر على القوائم المالية.

يتعين دراسة ما سبق مع بيان الأسباب التى أدت إلى تحمل الشركة المبالغ سالفة الذكر وإتخاذ الإجراءات التى تكفل للشركة تفادي ذلك مستقبلاً ، مع مراعاة الدقة في إعداد الدراسة القانونية المالية للقضايا العمالية خاصة مع سابقة الإشارة إليه من عدم سلامة وتضارب بيانات ودراسة المُخصص في ضوء ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة حتى لا يمثل المخصص إحتياطي سري.

- لم يتم إجراء المطابقة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية والبالغ رصيدها الدائن في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ١,٥٦٨ مليون جنيه قيمة المُستحق لصندوق موازنة الأسعار والأنشطة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية متضمن مبلغ عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانونى لهذا الأمر.

يتعين بحث وتحقيق الموضوع وموافاتنا بالسند القانونى مع ضرورة إجراء المطابقة اللازمة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقة.

- تضمن حساب الأجور المستحقة مبلغ نحو ٥٢,٢٠٠ مليون جنيه مكافأة الأرباح المستحقة تقديرياً عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والتى يتم صرفها على أساسى ٢٠٢٤/٦/٣٠ تحت إعتماد الجمعية العامة.

يتعين العرض على مجلس إدارة الشركة لإقرار المبلغ والعرض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن.

- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري المبالغ التالية :

* نحو ١,١٥٨ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤.
* نحو ١,٥ مليون جنيه تأمينات للغير يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات.

يتعين بحث تلك الأرصدة وإتخاذ ما يلزم وفقاً لما تقضي به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- تضمنت حسابات دائنة أخري متنوعة في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١١٥,٥٩٢ مليون جنيه (دائن) تحت مسمي عملاء مخابز عن المنظومة القديمة ، وطبقاً لبيانات ومستندات الشركة فإن الرصيد المُستحق للمخابز طرف الشركة ١٢٠,٩٨٣ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢١/٤/١ حتى

٢٠٢٣/٣/٣١ وتم صرف مبلغ نحو ٥,٢١٧ مليون جنيه لأصحاب المخابز طبقا للخطابات الواردة من مديريات التموين.

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع موافاتنا بتحليل هذا المبلغ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء نتيجة الدراسة وفي ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية.

- تضمن حساب أعباء وخسائر فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ ٧٦,٥٧٥ ألف جنيه تحت مسمى تبرعات وإعانات تبرع لجمعيات ومؤسسات خيرية.

والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن.

- تضمنت الإيرادات (خدمات مباعة) فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ٩,٣٥٨ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي ضمن حساب خدمات مباعة وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

- عدم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤ وفقاً للتغيرات التى طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٤ مما يتطلب معه ضرورة تشكيل لجنة لإعادة دراسة المعدلات المعيارية لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة لقياس كفاءة أنشطة الشركة وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب ، فضلاً عن عدم قيام قطاع التكاليف بالشركة بقياس الإنحراف عن تلك المعدلات وعدم القيام بمقارنة تلك المعدلات بالفعليات لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

يتعين ضرورة تشكيل لجنة لوضع معدلات معيارية حديثة لقياس كفاءة أنشطة الشركة ، مع العمل على مقارنة المعدلات بالفعليات وتحليل الإنحرافات وإتخاذ القرار المناسب لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة ، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحكاماً للرقابة.

أعمال البيئة والأمن الصناعى :

أسفرت مراجعة ومتابعة أعمال البيئة والأمن الصناعى وفقاً للمتابعة الميدانية التى تمت بمعرفتنا لوحدات الشركة المختلفة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ، ومن صور ذلك ما يلى :

- التأخر في تجديد بعض شهادات السجل الصناعي لبعض وحدات ومواقع الشركة.
- عدم إجراء أية قياسات بيئية ببعض مطاحن ووحدات الشركة.
- عدم الإلتزام بوسائل السلامة والصحة المهنية حيث تبين عدم إستخدام العاملين ببعض وحدات ومواقع الشركة لأجهزة الوقاية الشخصية كالكمامات وسدادات الأذن والنظارات الواقية وكذا الملابس المخصصة للعمل.
- وجود بعض التشققات والرطوبة وتساقط البياض والرشح من مياه الأمطار بأرضية وجدران وأسقف بعض مطاحن ووحدات ومواقع الشركة مع وجود كسر بزجاج نوافذ بعض الوحدات.

يتعين الإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية فى شأن البيئة.

- ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية ومنها :

- محاولة الإستيلاء على بعض الأصناف الموجودة بوحدات الشركة وسرقة البعض الأخر وفقد بعض المستندات وصرف فواتير بالخطأ والتلاعب في كشوف الحضور والإنصراف والتلاعب في كشوف الأجر الإضافي والتلاعب في مستندات شراء بعض قطع الغيار ووجود

أخطاء في أوامر التوريد ، وذلك وفقاً للوارد بتحقيقات الشركة وقرارات الجزاءات الخاصة بها.

- إرتفاع نسب الإستخراج ومعدلات التصافى (للدقيق ٨٧,٥% ، ٧٢%) عن المعدلات النمطية للإستخراج ، مع تباين نسب الإستخراج ومعدلات التصافى من مطحن لآخر ومن تصفية لأخرى لنفس المطحن.
- عدم الفصل بين أرصدة مخازن الدقيق وصالات الإنتاج بمطاحن الشركة وبمصنع المكرونة.
- صورية وعدم دقة وسلامة بيانات الإنتاج اليومية المعدة بمعرفة فنيين المطاحن حيث يتم إعدادها بالمتمم الحسابى على أساس المعبأ الفعلى من المنتجات مع تقدير كمية الأقماح المنصرفة للطحن دون الأخذ فى الإعتبار كميات الإنتاج بالخزانات.
- عدم إمساك دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع إثبات الكميات فقط عند البيع.
- تكرار شراء بعض الأصناف بأسعار متفاوتة من فترة لأخرى من نفس المورد أو من موردين مختلفين.
- عدم تناسب مبالغ التأمين على بعض أمناء خزن إيرادات بعض القطاعات والوحدات مع متوسط إيراد يومين.
- عدم قيام بعض أمناء العهدة بتوريد كامل النقدية الموجودة بخزينة الإيرادات للبنك أو البريد مما قد يعرض النقدية المتواجدة لمخاطر السرقة.
- تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على إستخدام الوقود.
- ضعف الرقابة على أوامر تشغيل السيارات بقطاع الحركة والنقل وإدارة الشركة.
- عدم سلامة المعدلات المعيارية لإستهلاك الوقود الأمر الذي أظهره إرتفاع معدلات الوفر ومعدلات العجز لإستهلاك الوقود لبعض السيارات مقارنة بالمعدلات النمطية.
- عدم إمساك سجلات لقيد المكاتبات الواردة والصادرة ببعض وحدات ومواقع الشركة ، مع عدم الإحتفاظ بصورة ضوئية من تلك المكاتبات الواردة والمكاتبات الصادرة.
- صعوبة تتبع الوحدات الخارجة للصيانة من بعض الوحدات ومسار عودتها لعدم وجود سجل لتسجيل المهمات الخارجة للإصلاح.

يتعين موالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة مع تدعيم نظم الرقابة التى تكفل إحكام الرقابة على ممتلكات الشركة.

الرأي المتحفظ :

وفيما عدا تأثر ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المُشار إليها تعبر عندئذ بعدالة ووضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا في ٣٠ يونية ٢٠٢٤ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونرى تطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

تحريراً فى ٢٠٢٤/٨/١٢

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)

(محاسب/ علي سيد علي)

يعتمد ،،،

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب/ سناء جاد الرب مصطفي)